الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البنوك تستفيد من نمو 3,5٪ بالناتج المحلي غير النفطي

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان البنوك الكويتية ستحقق استفادة كبيرة من زيادة الناتج المحلي الكويتي غير النفطي الذي توقعت أن ينمو بمعدل 3,5٪ خلال العام المالي المقبل 2017/ 2018.

وأرجع تقرير موديز ذلك النمو المتوقع إلى زيادة الإنفاق الحكومي والذي يرتكز إلى حجم الميزانية الكبير والاحتياطي النقدي والاستثمارات الحكومية بالخارج.

تمويل المشروعات الحكومية يدعم نمو الائتمان

«موديز» تمنح البنوك الكويتية نظرة مستقبلية مستقرة لـ 18 شهراً

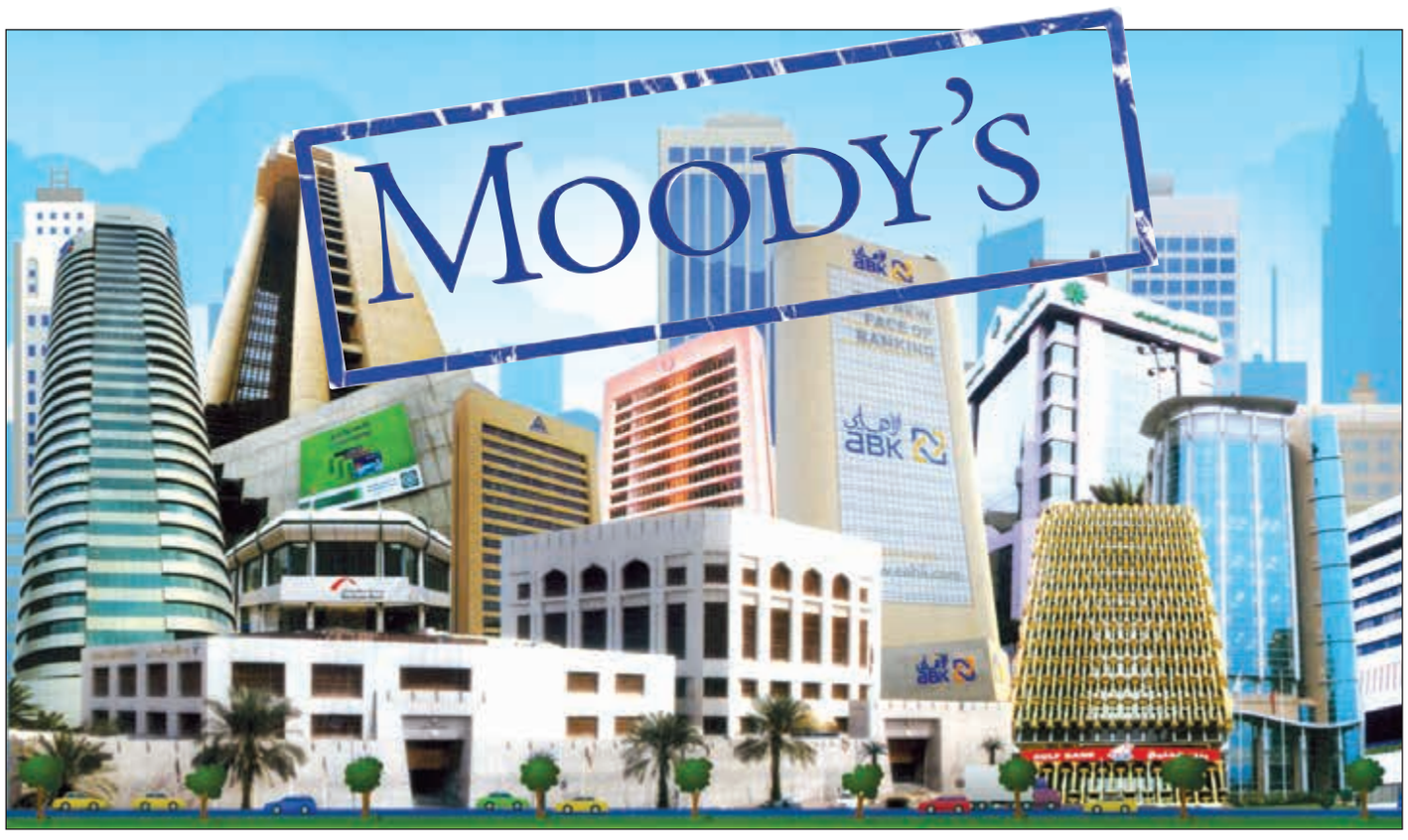

7٪ نمواً في الائتمان وزيادة القروض المتعثرة لـ 3٪ في 2017

الشريحة الأولى لرأس المال تفوق 15,9٪ أهم متطلبات بازل 3

العائد على الأصول سيستمر بين 1 و 1,2٪ حتى منتصف 2018

28٪ من الأصول سائلة والدعم الحكومي متوقع وقت الحاجة

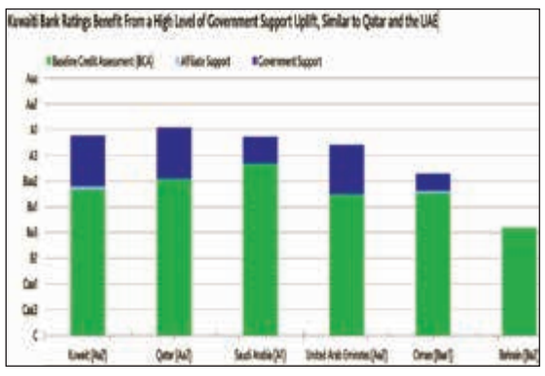

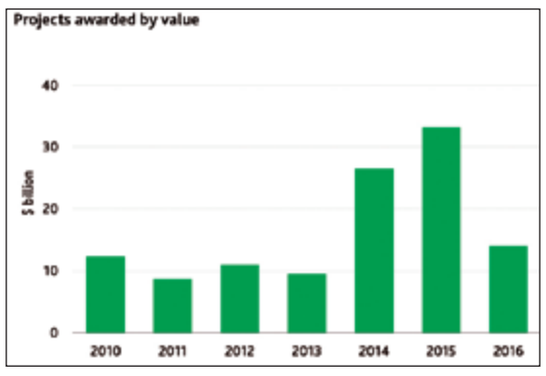

محمود عيسى

حافظت وكالة موديز للتصنيف الائتماني على نظرة مستقبلية مستقرة للنظام المصرفي الكويتي، مما يعكس وجهة نظر الوكالة بأن المشاريع التي تمولها الحكومة ستدفع النمو الاقتصادي، وبالتالي ستوفر فرص الاقراض المصرفي للشركات امام البنوك، ومن شأن ذلك امتصاص اثار انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الذي رافقه استمرار تخفيض الدعم الحكومي.

وقالت الوكالة ان هذه النظرة المستقبلية المستقرة تترجم توقعاتها لكيفية تطور الجدارة الائتمانية للبنوك في الكويت خلال فترة مقبلة تتراوح بين 12 و18 شهرا.

وقال مساعد رئيس الوكالة اليكسيس فيليبيدس في التقرير الذي صدر بعنوان «نظرة مستقبلية للبنوك الكويتية» ان الحجم القياسي من المشاريع التي هي قيد التنفيذ سيخلق فرص إقراض امام البنوك للشركات ونتوقع نموا بنسبة 6٪ ـ 7٪ في الائتمان خلال فترة تتراوح بين 12 إلى 18 شهرا.

واشارت الوكالة الى تزايد مخاطر استمرار المشاريع في المستقبل، مع انتخاب مجلس امة جديد في أواخر عام 2016 حصلت فيه المعارضة على تمثيل كبير.

واضاف فيليبيديس «نتوقع أيضا ارتفاع نمو القروض المتعثرة، وإن كان ذلك من مستوياتها المنخفضة في الوقت الحاضر حيث ترتفع من 2,5٪ الواردة في تقديراتنا المستقبلية نهاية 2016 الى 3٪ من إجمالي القروض الخاصة بالبنوك المصنفة اعتبارا من نهاية 2017. ومع ذلك، تحتفظ البنوك بمصدات قوية ضد الخسائر المحتملة، تتمثل في كفاية رأس المال الثابت وحماية متزايدة بفضل المخصصات العامة، والتي بلغت نحو 4٪ من إجمالي القروض بنهاية 2016».

وقال التقرير إن النظام المصرفي الكويتي سيحافظ على قدرته الكبيرة على استيعاب الخسائر غير المتوقعة، وهو ما ينعكس في إجمالي نسبة رأس المال من الفئة 1 ـ وهي الفئة الرئيسية ـ من اتفاقية بازل 3 بنسبة 15,9٪ في نهاية عام 2016، ومستمدا الدعم من خلال التطبيق المتحفظ لمتطلبات اتفاقية بازل.

وأضافت «موديز» أن صافي الربح سيبقى مستقرا على نطاق واسع، مع بقاء صافي الدخل في النظام المصرفي يتراوح بين 1٪ و1,2٪ من متوسط الأصول. وفي حين أن صافي إيرادات الفوائد والرسوم سيرتفع، فإن البنوك ستواصل بناء مخصصات عالية فيما تبدأ الهوامش بالتحسن بعد ارتفاع أسعار الفائدة.

وانتهت الوكالة الى القول ان الاعتماد على التمويل من السوق سيتزايد، نتيجة تباطؤ نمو الودائع الذي سينجم عن انخفاض عائدات النفط. أما الأصول السائلة الأساسية، التي شكلت 28٪ من إجمالي الأصول في نهاية عام 2016، فستبقى كبيرة.

وتتوقع موديز أيضا أن تستمر البنوك الكويتية في العمل في بيئة دعم حكومي عال للغاية، وذلك من الشواهد التاريخية التي اظهرت تدخل الحكومة عند الحاجة لتوفير رأس المال في الماضي، وهي قادرة باستمرار على استدعاء الأصول المالية المتراكمة الضخمة التي يديرها صندوق الثروة السيادية واستخدامها لتلك الاغراض.

سيولة البنوك الكويتية الثانية خليجياً بـ 82٪ معدل إقراض للودائع

أوضح تقرير موديز ان البنوك الكويتية والبحرينية ستكون الاقوى من حيث القدرة على التمويل ومستويات السيولة خليجيا يليها البنوك العمانية والقطرية التي ستستفيد من تسهيل إجراءات التمويل وأخيرا السعودية والامارات كل حسب مستويات السيولة والايداع لديها

واشار التقرير الى ان البنوك الكويتية الاولى من حيث معدلات السيولة على مستوى الخليج حيث يصل مستوى السيولة الى الاصول 36٪ بنهاية أكتوبر الماضي فيما يصل معدل الاقراض الى الايداع 82٪ وهو الأكثر مرونة في السيولة بين البنوك الخليجية ويسبقها خليجيا فقط البنوك البحرينية بمعدل إقراض الى الودائع يصل الى 76٪. وذكرت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» في تقريرها الذي تناول البنوك الخليجية وتوقعات الاداء التشغيلي خلال العام الحالي ان البنوك الخليجية بشكل عام ستشهد ضغوطا تمويلية اقل في ظل توقعات بارتفاع أسعار النفط واستقرار في مستويات جيدة عند 40 ـ 60 دولارا للبرميل اضافة الى نجاح الحكومات في الانتهاء من إصدارات الدين الدولية مما يخفف الطلب على الاقتراض من البنوك المحلية في الوقت الذي تباطأ فيه الائتمان بتلك الدول خلال العامين الماضيين.

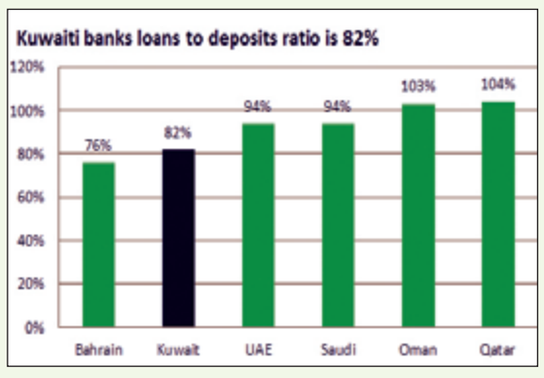

12٪ فائضا بالموازنة بارتفاع النفط لـ 60 دولاراً

ذكر تقرير موديز ان الكويت تعد من اكثر الدولة التي يمكن لها ان تستفيد من ارتفاعات أسعار النفط من حيث عجز الموازنة الى الناتج المحلي، حيث أشار التقرير الى انه في حالة وصول متوسط سعر النفط الى 60 دولارا للبرميل سيحدث فائض بالموازنة بنسبة تقارب 12٪ وفي حالة كون المتوسط 50 دولارا سيكون الفائض بالموازنة 5٪ الى الناتج المحلي الإجمالي في حين لن يزيد العجز عن 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت في حالة هبوط متوسط أسعار النفط الى 40 دولارا للبرميل. وحلت قطر بالمركز الثاني، مشيرا الى إمكانية تحقيقها فائضا بالموازنة العامة للدولة طالما سعر البترول عند مستويات 50 ـ 60 دولارا للبرميل وانها لا يمكن ان تحقق عجزا الا في حالة هبوط متوسط أسعار النفط الى 40 دولارا فقط. وأشار التقرير الى أن الامارات الدولة الخليجية الوحيدة التي ستحقق فائضا بالموازنة في كل الاحوال حتى لو انخفض متوسط أسعار النفط الى 40 دولارا للبرميل وارجع ذلك الى التنوع الذي يشهده الاقتصاد الاماراتي والاعتماد على قطاعات اقتصادية مختلفة دون النفط فقط.

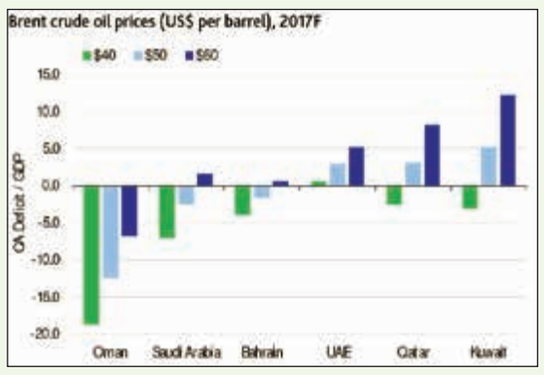

«الإسلامية» أكثر ربحية من التقليدية بـ 2017

قالت وكالة التصنيف الائتماني العالمي (موديز)، في تقرير نشرته امس عن البنوك الخليجية، إن ربحية المصارف الإسلامية في دول الخليج تتفوق على نظيراتها من البنوك التقليدية للعام الثاني على التوالي مع توقع «موديز»، إلى أن البنوك الإسلامية ستكون قادرة على الحفاظ على ربحيتها في 2017، حيث توقع انخفاض تكاليف التمويل على البنوك ما يدعم هوامش ربحيتها في مواجهة ارتفاع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى أن التحسينات بإدارة مخاطرها وجودة الأصول ستستمر بتخفيف تكاليف المخاطر.

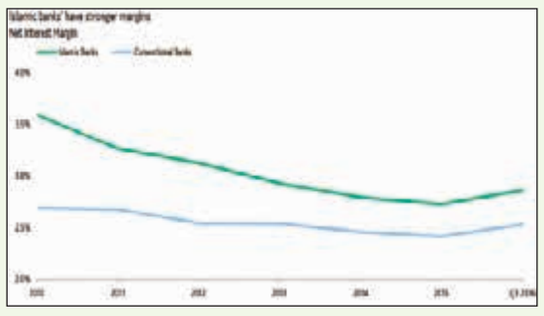

2,5٪ القروض المتعثرة بالبنوك السعودية

عدلت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (موديز) نظرتها المستقبلية للنظام المصرفي السعودي من سلبي إلى مستقر، مشيرة إلى أن النظرة المستقرة تعكس القدرة العالية لامتصاص المخاطر وتراجع ضغوط التمويل، حيث من المتوقع أن يبقي ائتمان البنوك السعودية مستقرا على نحو واسع خلال الفترة من 12 إلى 18 شهرا المقبلة.

وقال نائب الرئيس في وكالة موديز انه على الرغم من انخفاض أسعار النفط، والتي يتوقع بأن تتحرك ما بين 40 و60 دولارا للبرميل على مدى 18 شهر مقبلة وخفض إنتاج المملكة من النفط، إلا أن الاقتصاد السعودي سيتعافى تدريجيا بدعم من الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك، ستتحسن السيولة والتمويل لدى البنوك السعودية. وتتوقع الوكالة ارتفاع القروض المتعثرة من المستوى المنخفض من 1,4٪ في سبتمبر 2016 ليصل خلال الفترة التي تغطيها النظرة المستقبلية إلى 2,5٪ العام الحالي من إجمالي القروض.

القطاع المالي الكويتي غير المصرفي الأكبر خليجياً نسبة للناتج المحلي

أكدت «موديز» ان القطاع المالي غير البنكي في الكويتي يعتبر الأكبر خليجيا من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يصل الى 41٪ من الناتج المحلي الاجمالي فيما يصل في السعودية الى 40٪ والبحرين الى 36٪ وهو ما يتمثل في أسواق رأس المال من صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد والأوراق المالية غير المصرفية.

وأوضح التقرير ان ذلك التنوع في تقسيم القطاع المالي بالكويت يعزز من قدرتها على تحمل المخاطر والتحديات الاقتصادية ليصبح القطاع المالي الكويتي اكثر مرونة وصلابة لتحمل الأزمات المالية العالمية أو المحلية مقارنة بأقرانه من القطاعات المالية بباقي دول المنطقة.

وذلك في التقرير المنفصل الذي نشرته الوكالة وتناول إصدارات الدين السيادية التي قامت بها دول الخليج خلال الفترة الماضية وتوقعات الفترة المقبلة مع مستويات المخاطر والقدرة على السداد.

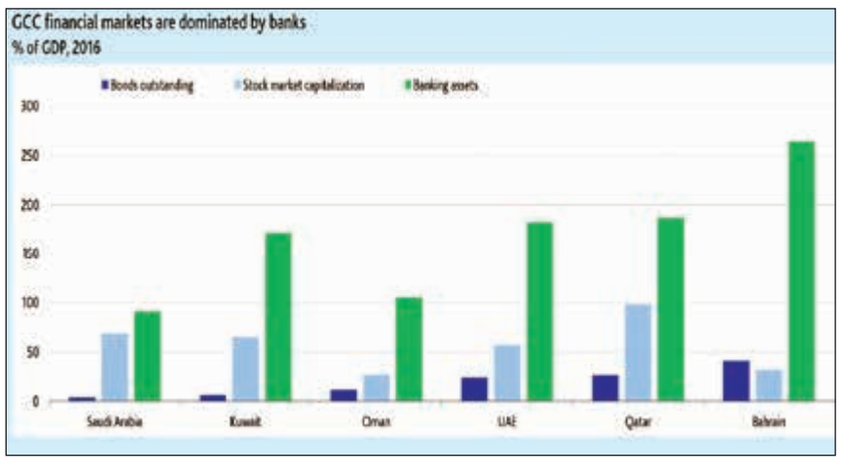

الاحتياطي النقدي لـ 29 مليار دولار بدعم من تسييل أصول خارجية

360 مليون دينار عجز الموازنة دون التحويل للاحتياطيات

أشار تقرير موديز الى ان عجز الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2017 ـ 2018 والذي يصل الى 7,9 مليارات دينار يمثل 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الذي يبلغ 36 مليار دينار يحتسب رسميا بعد اقتطاع نسبة يتم وضعها في صندوق الأجيال القادمة في الوقت الذي لا تتم إضافة عائد الاستثمارات حيث تمتلك الكويت استثمارات تقارب 600 مليار دولار.

وأكد التقرير انه في حالة إضافة عائد الاستثمارات الخارجية للكويت وعدم اقتطاع نسبة الصندوق سيتلاشى ذلك العجز تقريبا ويصل الى 1٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تصل الى 360 مليون دينار فقط.

ذكر تقرير موديز ان الحكومة الكويتية قامت بتسييل العديد من أصولها المملوكة في الخارج في العام الماضي وأضافت قيمة التسييل الى الاحتياطي الذي ارتفع من 25,7 مليار دولار بنهاية العام 2015 الى 29 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

اعتبرت موديز الكويت أقل دول الخليج احتياجا للتمويل الخارجي والذهاب الى سوق الدين العالمية في ظل مستويات السيولة المرتفعة لدى البنوك المحلية بالكويت وقدراتها المالية القوية مما يجعل الاستدانة الخارجية في أضيق الحدود.